الأمم المتحدة

A/HRC/28/36

الجمعية العامة

Distr.: General
22 December 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والعشرون

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز حلقة نقاش بشأن تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٢٥ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، الذي قرر فيه المجلس أن يعقد، في دورته السابعة والعشرين، حلقة نقاش بشأن تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى بغية الإسهام في جملة أمور، منها تقاسم الممارسات الجيدة في هذا المجال.

(A) GE.14-24808 130115 140115

1424808

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٣	٣
ثانياً –	البيان الافتتاحي الذي أدلت به نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان	٤-٧	٣
ثالثاً –	مساهمات المشاركين في حلقة النقاش	٨-٢٨	٤
رابعاً –	عرض شريط فيديو عن دور الفنانين المسرحيين في بناء السلام	٢٩-٣٠	١٠
خامساً –	ملخص النقاش التفاعلي	٣١-٦٩	١٠
	ألف- ملاحظات عامة	٣٤-٣٥	١١
	باء – النهج القائم على وجهات نظر متعددة في تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى	٣٦-٤٢	١١
	جيم- التحديات والتوصيات ذات الصلة	٤٣-٤٩	١٣
	دال – التجارب الوطنية في مجال تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى	٥٠-٦٩	١٤
سادساً –	الملاحظات الختامية	٧٠-٧٥	١٧

أولا- مقدمة

١- في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقد مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين حلقة نقاش، بموجب الفقرة ١٤ من قراره ١٩/٢٥، تناول فيها تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى، وذلك لأهداف من جملتها تقاسم الممارسات الجيدة في هذا المجال.

٢- وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان، بودلير ندونغ إيلا، ويسّرتها المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، فريدة شهيد. وأدلت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فلافيا بانسييري، ببيان افتتاحي. وشارك في حلقة النقاش كل من دوبرافكا ستويانوفيتش، وهي أستاذة تاريخ في جامعة بلغراد؛ وسامي عدوان، وهو أستاذ في مجال التربية وتدريب المعلمين بجامعة الخليل في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وماري ويلسون، وهي عضوة في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في كندا؛ وبابلو دي غريف، وهو مقرر خاص معني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار.

٣- وأعد هذا الموجز مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عملاً بالفقرة ١٥ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٢٥، الذي طلب فيه المجلس إلى المفوض السامي إعداد تقرير موجز عن حلقة النقاش.

ثانياً- البيان الافتتاحي الذي أدلت به نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان

٤- أشارت السيدة بانسيري في بيانها الافتتاحي إلى حسن توقيت عقد حلقة النقاش في عام ٢٠١٤ الذي يصادف مرور مائة عام على اندلاع الحرب العالمية الأولى. وشددت على تأثير نظرة الناس للماضي وتفسيرهم له، وما يلحق به من تحريف أحياناً في توجيه فهمهم للحاضر وصوغ العلاقات فيما بين المجتمعات وضمن المجتمع الواحد. ومما يؤدي إلى تأليب الناس بعضهم على بعض ويدفعهم إلى التمييز والكراهية والاضطهاد، على وجه الخصوص، غريزة الانتقام، وإنكار روايات الشعوب الأخرى، واستبعاد مجموعات بعينها من الذاكرة الرسمية، وتقديم صورة سلبية عن بعض المجتمعات المحلية في كتب التاريخ المدرسية. في حين أن إفساح المجال أمام مختلف المجتمعات ليقدم كل منها نظرته إلى التاريخ يعزز التفاهم فيما بينها ويساعد على إنماء الحس الإنساني المشترك.

٥- وأشارت نائبة المفوض السامي إلى أن معظم المجتمعات، إن لم تكن جميعها، تواجه تحديات في تناول أحداث الماضي. ومن هذه المجتمعات، بوجه خاص، تلك التي كابدت النزاعات أو الحروب الأهلية أو النظم الاستبدادية؛ ومجتمعات ما بعد حقبة الاستعمار والمجتمعات التي عانت من الرق؛ والمجتمعات التي تواجه تحديات الانقسام القائم على خلفيات عرقية أو قومية أو لغوية، أو على أساس الدين أو المعتقد أو الأيديولوجية السياسية.

٦- وشددت نائبة المفوض السامي على الدور الأساسي للعدالة والإنصاف في وضع حد لما أسمته العصر المائر بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك من خلال تحري الحقيقة واحترام حقوق الإنسان. ومن الواضح أن تقديم روايات جديدة وجامعة للتاريخ أمر مطلوب في عمليات المصالحة. وذكرت نائبة المفوض السامي أن الاعتذار الرسمي الصادق له أثر أساسي في الاعتراف بالضحايا كأصحاب حقوق واحترامهم في المجتمع. وأضافت قائلة إن أنشطة إحياء الذكرى وإقامة نصب تذكارية مصممة بشكل مدروس استناداً إلى نهج يقوم على وجهات نظر متعددة من شأنها أيضاً أن تحقق الاعتراف بمختلف المجموعات وتفسح لها المجال للتعبير عن تجاربها وتصوراتها.

٧- وقالت نائبة المفوض السامي إن تدريس التاريخ ينبغي أن يستنهض ويعزز ثقافة المشاركة المدنية، والتفكير النقدي، والنقاش لكي يعيننا ليس على فهم الماضي فحسب، بل أيضاً على إدراك تحديات العصر الحاضر، مثل التمييز والعنف. وخلصت إلى أن أول خطوة يمكن تحقيقها، حتى وإن كان التوصل إلى رواية مشتركة لأحداث الماضي أمراً سابقاً لأوانه أو كان شديد الإيلام، تتمثل في إقرار وإدراك تعدد وجهات النظر بشأن أسباب وقوع تلك الأحداث وكيفية وقوعها. ويكمن التحدي في التمييز بين عمليات تحوير التاريخ لغايات سياسية والعملية المشروعة المتمثلة في إعادة تفسير الماضي باستمرار.

ثالثاً- مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

٨- ذكَّرت السيدة شهيدة، في الملاحظات الأولية التي أدلت بها بصفتها ميسرة حلقة النقاش، بأنها خصصت تقريرين على التوالي لمسألة الروايات التاريخية والتذكارية في المجتمعات المنقسمة، يتناولان كتب التاريخ المدرسية (A/68/296) والنصب التذكارية والمتاحف (A/HRC/25/49). وقد سعت السيدة شهيد في ذلكما التقريرين إلى تحديد الظروف التي يمكن في ظلها أن تكون روايات الماضي، التي تروج لها جهات فاعلة حكومية أو غير حكومية، مصدراً أو أن تتحول إلى مصدر للمشاكل من منظور حقوق الإنسان. وأكدت أن الجهات المعنية لا تعترف، في كثير من الأحيان، بالتنوع الثقافي وتعدد الروايات التاريخية والتذكارية بين المجتمعات المحلية المختلفة وضمن المجتمع المحلي الواحد. وثمة حروب غير معلنة أيضاً يشتد أوارها في مجال الثقافة والتعليم، تتأجج في خضمها حالات سوء التفاهم بين المجتمعات المحلية، ما يمهد السبيل لممارسة التمييز والعنف، وحتى الانتقام في المستقبل.

٩- وذكرت السيدة شهيد أن الشعب يسعى دوماً إلى استحضار تاريخه وإثبات صحته والتعريف به والحصول على اعتراف الغير به من جهة، وإلى الطعن في صحة التأويلات المهيمنة من جهة أخرى. وشددت على الدور الأساسي للروايات التاريخية والتذكارية، بوصفها من عناصر التراث الثقافي، في صوغ الهوية الجماعية. وأشارت السيدة شهيد إلى عدم وجود رواية مشتركة للماضي بين البلدان أو ضمن البلد الواحد، وشددت على أهمية ضمان اعتماد نهج

يقوم على وجهات نظر متعددة في تدريس التاريخ وتخليد الذكرى، وعلى تعزيز ثقافة الفكر النقدي، والتعلم والنقاش القائمين على التحليل، لكي يتسنى فهم أفضل للتحديين المعاصرين المتمثلين في الاستبعاد والعنف.

١٠- وأكدت المقررة الخاصة أهمية الحرية الأكاديمية والحرية الفنية في هذه العملية، وهما حريتان كثيراً ما تخضعان للتقييد مع الأسف. إذ بمقدور الأكاديميين والفنانين، بوجه خاص، أن يأخذوا بيدنا لندرك أنه لا التاريخ المكتوب ولا استذكار الماضي قد أدى يوماً إلى نتائج بائنة لا تقبل المراجعة. وطالما خضع الماضي للتفسير والمناقشة وإعادة التفسير. وأشارت المقررة الخاصة إلى ضرورة إفساح المجال لتقديم روايات مختلفة بطرق مجدية ثقافياً للجميع. وعلاوة على ذلك، يعد التعبير عن الذات بالإبداع الفني أمراً لا غنى عنه لإبراز معاناة الضحايا.

١١- ولاحظت السيدة شهيد أن إفساح المجال لتقديم روايات متعددة لأحداث الماضي يكتسي أهمية بالغة في المجتمعات الخارجة من حالة نزاع والمجتمعات التي بلغت منها الانقسامات كل مبلغ، لأن ذلك يتيح استبصار تجربة الآخر، أياً كان، وتكوين لمحة عن القيم الإنسانية المشتركة بين الناس تتجاوز الهويات المتصدعة التي تبرز بوجه خاص في حالة النزاع. وخلصت إلى أن هذه التعددية مهمة لاستدامة عمليات المصالحة.

١٢- وشددت السيدة ستويانوفيتش على حسن توقيت عقد حلقة النقاش. وأشارت إلى عدم وجود رواية مشتركة لأحداث الماضي في معظم الحالات. فقد جرت، على سبيل المثال، مناقشات عديدة بُعيد الحرب العالمية الأولى بشأن الموقف الذي ينبغي اتخاذه من غافريلو برانسيب، وهو الرجل الذي اغتال الأرشيدوق فرانز فرديناند، ووصفه البعض بالمجرم في حين اعتبره آخرون بطلاً أو مناضلاً في سبيل الحرية. فكل ظرف من الظروف التاريخية خضع لتفاسير متباينة بحسب الزاوية التي انطلق منها تحليل الأحداث. ووضعت المجتمعات الخارجة من حالة نزاع، سواء في أعقاب الحروب الأهلية أو الأنظمة الدكتاتورية أو بعد عمليات إنهاء الاستعمار، تفاسير متوازية أسفرت عن حقائق متوازية منعت المصالحة بين الناس.

١٣- ورأت السيدة ستويانوفيتش أنه يكاد يستحيل أن تقدم دولتان احتربتا يوماً رواية مشتركة لأحداث الماضي، ومع ذلك، فإن نشر كتاب تاريخ مدرسي مشترك بين فرنسا وألمانيا يقدم نموذجاً موفقاً لمحاولة تحقيق ذلك. لكنها أشارت إلى أن الفضل في تحقيق هذه الخطوة الموفقة يعود، في معظمه، إلى الحظ وتوفر ظروف نادرة تتمثل في دور الاتحاد الأوروبي الذي وفر مظلة سياسية لمناقشتها، وما بلغته العلوم التاريخية والاجتماعية في كل من فرنسا وألمانيا من تقدم كبير.

١٤- غير أنه يمكن التوصية ببدائل لتقديم رواية مشتركة، من قبيل اعتماد نهج قائم على وجهات نظر متعددة يتيح للجميع إسماع صوتهم. وذكرت السيدة ستويانوفيتش أن تبني هذه المنهجية أسفر عن نشر أربعة كتب عن مسائل خلافية تتعلق بالحروب التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة في التسعينيات، وأن صربيا بدأت مشروعاً يشارك فيه ستون مؤرخاً بهدف تأليف كتاب

عن تلك الحقبة من التاريخ. وأكدت السيدة ستويانوفيتش الأهمية الكبيرة للدور الذي يمكن أن يؤديه تعدد وجهات النظر في تحويل الخلاف إلى مناقشة يتسنى فيها لجميع الأطراف الإدلاء بما لديها من تفسيرات. وشددت على أهمية تغيير أسلوب تدريس التاريخ كموضوع في المدارس، ليتحول من حجب الخلافات إلى إظهارها وفتح باب النقاش بشأن مختلف الروايات الموجودة. وأقرت بأن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أحداث الماضي يكاد يكون مستحيلاً في كثير من الحالات، لكن إحدى الخطوات الأساسية الأولى تتمثل في إطلاع التلميذ على وجهات نظر المجموعات الأخرى.

١٥- وأشارت السيدة ستويانوفيتش إلى أن المناهج الدراسية لمادة التاريخ تقتصر عادة على تناول التاريخ السياسي، الذي يبالغ في التركيز على النزاعات مع أن المجال يسمح، إلى حد كبير، بالاطلاع على أحداث تاريخية هامة في إطار دراسة التاريخ الاجتماعي، على سبيل المثال، بما في ذلك تاريخ العلاقات بين الجنسين.

١٦- أما السيد عدوان، الذي شارك في تأليف كتاب *"Side by Side: Parallel Histories of Israel-Palestine"* ، وهو كتاب تاريخ مدرسي ألفته مجموعة من المدرسين الإسرائيليين والفلسطينيين، فأوضح أن نشر هذا الكتاب، الذي أثمرته سبع سنوات من التعاون الوثيق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، جاء على إثر تخلفهما عن تنفيذ بعض أحكام اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ بشأن مراجعة نظم التعليم لتوجيهها نحو تحقيق السلام، وهي أحكام قضت بأن يضع الجانبان كتاب تاريخ مدرسي يتماشى مع روح هذه الاتفاقات. لكن كلا منهما استمر في تدريس روايته الخاصة فقط. ويهدف كتاب التاريخ المدرسي الذي أعده السيد عدوان بالتعاون مع نظرائه إلى تقديم الروايتين جنباً إلى جنب في حيز متساوٍ. وقد تسنى ذلك بتقديم الكتاب في شكل عمودين يخصص كل منهما لرواية أحد الجانبين ويفصل بينهما حيز فارغ يدون فيه التلاميذ تعليقاتهم. وذكر السيد عدوان أن الكتاب ولد شعوراً بالمساواة من حيث الحيز المخصص لكل رواية فضلاً عن أنه حقق نوعاً من الندية بين المدرسين على الرغم من انعدامها على مستوى السلطة بين الدولتين.

١٧- و المغزى الرئيسي من الكتاب المدرسي هو إتاحة الفرصة لكل من التلميذ الإسرائيلي والتلميذ الفلسطيني للاطلاع على تاريخه الخاص فضلاً عن تاريخ الآخر. وبذلك يندرج المشروع، من وجهة نظر السيد عدوان، في إطار ديمقراطي يجمع، في جملة أمور، بين حق الطفل في الوصول إلى المعلومات والحريات الأكاديمية للمدرسين والباحثين. وأعرب عن ضرورة التحول من تعليم يُؤبِّدُ النزاع إلى تعليم يكون وسيلة لبناء السلام، وشدد على أن المجال يسمح بأن يستخلص كل طرف العبر من الصدمات التي عانى منها الآخر.

١٨- وأسهب السيد عدوان في تناول بعض الصعوبات التي واجهها إلى جانب المدرسين الآخرين أثناء إعداد وتنفيذ المشروع وما ينتظره من تحديات. وقال إن استمرار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني جعل عملية التعاون أكثر تعقيداً مما كان متوقعاً أثناء مراحل إعداد

المشروع، وشملت تلك التعقيدات عدم استعداد الطرفين لوضع خلافاتهما جانباً. بيد أن السيد عدوان شدد على أهمية تولي المدرسين، عوضاً عن المؤرخين، صياغة هذه الكتب المدرسية لأن عملية الصياغة تمثل في حد ذاتها فرصة لإعادة تعليم المدرسين إلى حد ما، وتدريبهم تدريباً يمكنهم من نقل الروايتين المتوازيتين الجديدتين إلى تلاميذهم وفق نهج يقوم على تعدد وجهات النظر في تدريس التاريخ. ويتمثل التحدي الرئيسي حالياً في ضمان وجود مدرسين يطمئنون إلى تدريس الروايتين التاريخيتين معاً وتتوفر لهم حرية ذلك في الممارسة العملية. ولا ينبغي الجفول من هذه التجربة بل ينبغي النظر إليها كتجربة تحقق التمكين. ويتعين على الدولة أن تكفل ممارسة هذه الحرية.

١٩- وشدد السيد عدوان على الدور العظيم الذي تؤديه الأسر في تثقيف الناشئة بشأن أحداث الماضي. لكن الثقافة التي يستقيها الأطفال من محيطهم الأسري تتسم، في الغالب، بالانحياز وتساهم في إذكاء حالة التوتر وسوء التفاهم المستمرة. ويتعين على المدرسين أن يأخذوا على عاتقهم تقديم الأحداث التاريخية بأسلوب متجرد وأكثر شمولاً يراعي تعدد وجهات النظر، لكن يجب أن يتوفر لهم الشعور بالأمان عند القيام بهذه المهمة، وأن يقتنعوا بمزايا اعتماد نهج قائم على وجهات نظر متعددة. وشدد السيد عدوان على ضرورة توفير أنواع شتى من المواد والموارد للأطفال بالإضافة إلى عدد وافر من الكتب المدرسية، وتدريب المدرسين التدريب اللازم في هذا الصدد. وتحدث أيضاً عن محتوى المناهج الدراسية فأشار إلى ضرورة التقيد بما اتُّفق عليه من معايير تستند إلى حقوق الإنسان، ودعا إلى مواصلة البحث التاريخي في الأسباب التي أفرزت أحداثاً تاريخية معينة.

٢٠- وعلى الرغم من هذه التجربة العسيرة، أوصى السيد عدوان باعتماد هذا المشروع في سائر الأمم المتنازعة في السياسة وغيرها بشأن الروايات التاريخية.

٢١- وقدمت السيدة ويلسون مساهمتها بصفتها عضواً في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في كندا. وكانت تلك اللجنة قد نشرت، بناء على تكليف، كتاب تاريخ يتناول نظام المدارس الداخلية المخصصة للهنود الحمر الذي خلف أثراً على أجيال عديدة من أطفال الشعوب الأصلية في كندا، وأورث أضراراً على المستويين الاجتماعي والشخصي. وقالت إن القصد من الكتاب تمثل في تدوين جزء من التاريخ الكندي لم يكن يجهله كثيرون فحسب بل كان أيضاً يجحده آخرون، بمن فيهم ضحايا هذه الأحداث المؤلمة. فقد كان لهذه الأحداث الماضية أثر في عدم قيام علاقات بين الشعوب الأصلية والشعوب غير الأصلية في كندا أو قيام علاقات مشوهة فيما بينها، وتفاقم هذا الأثر بفعل تدريس روايات مختلفة جيلاً بعد جيل، وتضمين كتب التاريخ المدرسية نفسها قوالب نمطية سلبية. ولهذا السبب، نشر كتاب التاريخ المذكور في إطار السعي لتخطي تحد تعليميٍّ أكبر من شأنه، في حال تخطيه، أن يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة تنوير السكان البالغين ليصبحوا بدورهم قادرين على تلقين التاريخ الكندي لأطفالهم وفق رواية موثوقة أكثر. وأكدت السيدة ويلسون ضرورة إعلام المواطنين عن طريق الإجراءات التي

تتخذها الدولة ووسائط الإعلام من أجل إعادة تشكيل المجتمعين بمعزل عن الروايات التاريخية المقدمة.

٢٢- وأضافت السيدة ويلسون أن تأثير كتاب التاريخ المذكور سيبدأ في الظهور عندما يصبح مضمونه جزءاً من التاريخ الكندي الذي سيلقن لجميع الأطفال. وأكدت أن المقاطعات والأقاليم الكندية بإمكانها أن تستعين به كبداية ينطلق كل منها لوضع رواية أكثر ضبطاً للأحداث التي وقعت في ولايته القضائية. وقد عمد اثنان من المقاطعات والأقاليم، بالفعل، إلى إدراج الكتاب كجزء من برنامج دراسي جديد يعتبر إلزامياً بالنسبة لجميع التلاميذ. غير أن السيدة ويلسون شددت على أن الإرادة السياسية عنصر حاسم، وأعربت عن تقديرها لبعض وزراء التعليم لما أظهروه من ريادة في إعطاء الأولوية لصياغة منهج تعليمي جديد في غضون مدة لم تتجاوز عاماً ونصف. وكان إعداد المنهج التعليمي أيضاً نتاج عمل شاق قائم على التعاون بين خبراء في التعليم ومن بقي على قيد الحياة من خريجي نظام المدارس الداخلية، وشمل ذلك استخدام أشكال التعبير الفني. وكانت هناك خطوات أخرى شملت تدريب المعلمين أنفسهم لكونهم بحاجة إلى الاطلاع على رواية تاريخية لم يدرسوها في الجامعات، فضلاً عن تقديم أشكال الدعم الصحي حرصاً على تجنب النتائج العكسية التي ينطوي عليها تدريس الأحداث التاريخية المؤلمة وتتمثل في إحداث مزيد من الضرر.

٢٣- وشددت السيدة ويلسون على ضرورة إعطاء الأولوية في عمليات تخليد الذكرى لتهيئة الظروف اللازمة لتواصل الحوار الجاري مع إيلاء أهمية أقل لطبيعة النشاط نفسه. وقد جرى جزء من هذا الحوار في السياق الأسري لأن آثار الظلم غالباً ما كانت تنتقل إلى الجيل التالي من الأبناء. وخلصت السيدة ويلسون إلى أن هذه المسائل يجب أن تعتبر من الأمور الملحة باعتبارها تمثل أداة لمنع تكرار ما سبق فضلاً عن كونها تمثل أيضاً وسيلة لكبح استمرار مظاهر الجور المماثلة. ومن الأمور الملحة أيضاً التعلم من كبار السن ما داموا قادرين على نقل بعض المعارف الأكثر قيمة التي تعرضت للخطر بسبب نظام المدارس الداخلية، ومنها، على وجه الخصوص، اللغة والمعارف الثقافية والاحتفالات الروحانية. فهذه الأمور تساعد على معالجة أذى الماضي، وتعيد للشعوب الأصلية شعورها بالاعتداد، وتثري الهوية الكندية.

٢٤- وشدد السيد دي غريف على أن المسائل المتعلقة بتعليم التاريخ وتخليد الذكرى تمثل أموراً محورية في ولايته. ورأى أن "التدخلات الثقافية" من شأنها أن تسهم إلى حد كبير في قضية العدالة الانتقالية. وتشمل هذه التدخلات الأنشطة التي تنفذ خارج إطار المؤسسات المسؤولة رسمياً عن وضع السياسات، من قبيل إقامة النصب التذكارية، وأشكال التعبير الثقافي، ومقالات الرأي، في مختلف وسائط الإعلام والمتاحف على سبيل المثال. وأكد المقرر الخاص ضرورة التمييز بصورة أساسية بين ثلاثة من مجالات التدخل وهي: التدخل على المستوى الثقافي، ومن خلال المؤسسات الاجتماعية، وتدخل الأفراد. والقضاء على العنصرية والتمييز وثقافات الخوف المستحكم والأسباب الكامنة وراء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يحتاج إلى تدخلات في

تلك المجالات الثلاثة. وأضاف قائلاً إن الأنظمة التي تقوم على القمع والاستبداد تفلح كثيراً في التحكم بالنتاج الثقافي، ورأى أن النزاعات يمكن وقفها بفضل "منظمي المشاريع الثقافية" الذين يدركون تماماً أهمية التدخلات الثقافية.

٢٥- وأضاف دي غريف أن ضحايا الكثير من النزاعات ينظر إليهم باعتبارهم مصدر خطر على الاقتصاد الوطني والمصالح الأساسية للنخب الحاكمة، لكن التدخلات الثقافية تسهم إسهاماً كبيراً في إبراز معاناتهم، وتذكر الناس بما يحملونه في أعناقهم من دين تجاههم. وتؤدي التدخلات الثقافية دوراً هاماً في فهم الأسباب التي تديم الانتهاكات في الزمان والمكان، بما في ذلك فهمها من وجهة نظر مختلف الأجيال.

٢٦- وشدد دي غريف على أن الدول يجب ألا تنسى أن الأمر لا يتعلق بالاختيار بين نسيان الماضي واستحضاره بل بمناقشة نوع الحيز العام الذي يتعين تخصيصه لهذا الاستحضار ولإتاحة التعبير عن وجهات نظر متعددة. ورأى أن أحد سبل توفير هذا الحيز يتمثل في دعم المجتمع المدني مادياً فضلاً عن توفير الظروف التي يحتاجها للاضطلاع بعمله على نحو فعال. وأكد المقرر الخاص أن أدوات العدالة الانتقالية، بما في ذلك لجان تقصي الحقائق، يمكن أن تكون أكثر فعالية عندما تشمل بوضوح العناصر الثقافية وإشراك المواطنين. ولتوضيح حجته، ساق أمثلة من قبيل معارض الصور أو المعارض الفنية التي أقيمت في بيرو وتيمور - ليشتي وسيراليون، والإصلاحات التعليمية التي اقترحتها هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب.

٢٧- وحث دي غريف الدول على الامتناع عن التدخل في عمل منظمات المجتمع المدني في مجال تخليد الذكرى، وكذلك على اتخاذ خطوات إيجابية عن طريق زيادة دعم التدخلات الثقافية، على سبيل المثال؛ وضمان تمتع الجهات الفاعلة المشاركة في هذه العملية فعلياً بالحرية والاستقلال، بطرق منها رفع القيود المفروضة على إنشاء منظمات المجتمع المدني؛ وتيسير الوصول إلى المحفوظات؛ ودعم إقامة نظام تعليمي يتفهم ضرورة تعليم مادة التاريخ وفقاً لنهج قائم على وجهات نظر متعددة. ورأى أن على الدول أن تراعي أيضاً تقارير لجان تقصي الحقائق والمصالحة مراعاة تامة، مشيراً، في الوقت نفسه، إلى أن هذه التقارير يمكنها توخي مزيد من الوضوح في توجيه الدول بشأن الخطوات الصحيحة التي يجب اتخاذها. وذكَّر السيد دي غريف منظمات المجتمع المدني بدورها كمشارك في المناقشات المتعلقة بتعزيز حقوق الجميع وليس حقوق قلة قليلة.

٢٨- وأشار السيد دي غريف إلى الفجوة التي تفصل بين النظرية والتطبيق في مجال تدريس مادة التاريخ وعمليات تخليد الذكرى. وشدد على أن هذه الفجوة لا تزال ظاهرة للعيان إلى حد كبير من خلال إنكار دول شتى لما ارتكب من انتهاكات، بما في ذلك المذابح وجرائم الإبادة الجماعية؛ والاشتراك في تحوير الوقائع التاريخية لأغراض سياسية ضيقة؛ والعقبات التي تعترض عمل الفنانين والأكاديميين والمؤرخين، مثلاً للوصول إلى المحفوظات؛ وتقييد حريتي التعبير وتكوين الجمعيات؛ والاستثمار المالي المحدود في التعليم مقارنة مع القطاعات الأخرى كالجيش؛ والقيود

المفروضة على الوصول إلى وسائط الإعلام؛ ووضع السياسات المتعلقة بتخليد الذكرى والتعليم من دون إجراء مشاورات كافية مع أصحاب المصلحة؛ وإيلاء الاهتمام إلى مواضيع منتقاة على حساب غيرها. وأكد أن هذه الممارسات السيئة تطغى للأسف على المواقف الداعمة لعميات تخليد الذكرى وتدريس التاريخ.

رابعاً- عرض شريط فيديو عن دور الفنانين المسرحيين في بناء السلام

٢٩- في نهاية الجولة الأولى من النقاش التفاعلي، عُرِض شريط فيديو[(١)] مدته عشر دقائق، يتضمن مقتطفات من فيلم وثائقي من إعداد سينثيا كوهن وأليسون لوند بعنوان "لنمثل معاً على المسرح العالمي: التمثيل وتناول النزاعات بطريقة إبداعية". وقد كان هذا الفيلم الوثائقي ثمرة تعاون بين برنامج بناء السلام والفنون في جامعة براندييس بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة مسرح بلا حدود، وقد عُرِض بإذن من صاحبتي العمل.

٣٠- وتضمن شريط الفيديو قصصاً ومشاهد تتعلق بعروض تمثيلية غيرت مجتمعات محلية متنازعة، وقدمت وجهات نظر متعددة بشأن دور الفنانين المسرحيين في بناء السلام. وتضمن مقابلات مع عدد من الفنانين المسرحيين والمهنيين والأكاديميين في جميع أنحاء العالم عن قدرة المسرح على خلق فضاءات لسرد الروايات والتقريب بين وجهات النظر المختلفة، والاحتفاء بذكرى ما مضى، وخلق مسارات جديدة للسلام، وتوفير إطار للمناقشة والحوار. وأبرز شريط الفيديو قدرة المسرح على تناول مسائل وطرح أسئلة تعتبر من المحظورات وعلى تحفيز عقل المشاهد على التفكير، والتشجيع على التحليل النقدي للأوضاع. فالمسرح لا يقتصر على تأمين وسائل بديلة لسرد الروايات بطرق إبداعية فحسب بل أثبت أيضاً أنه أسلوب يمكن الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان من التنفيس عن الألم الذي لم يتسن لهم ربما التعبير عنه في السياق السياسي الرسمي. وبالتالي، فإن المسرح ينطوي على إمكانات للتأثير في إحداث التحول الاجتماعي من خلال توفير الأسس التي يحتاجها الضحايا لإعادة بناء حياتهم. وشددت إحدى الفرق المسرحية على دور المسرح باعتباره شكلاً غير عنيف من أشكال التصدي للعنف نفسه.

خامساً- ملخص النقاش التفاعلي

٣١- خلال النقاش التفاعلي، تحدث ممثلو الدول والمنظمات التالية: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وأرمينيا، وإستونيا، وإسرائيل، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وتركيا، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ورواندا، ورومانيا، وسيراليون، وصربيا، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكوبا، وكولومبيا، وليتوانيا، والمغرب، والنمسا، والولايات المتحدة

(١) يمكن الاطلاع على الفيلم على الرابط التالي: www.youtube.com/watch?v=gHl156AmfCo.

الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والمجموعة الأفريقية (ممثلة بإثيوبيا). ولم تقدم الوفود التالية بيانات نظراً لضيق الوقت: الإمارات العربية المتحدة، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وماليزيا.

٣٢- وتحدث أيضاً ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة العفو الدولية، والطائفة البهائية الدولية، ومنظمة الأمل الدولية، ومنظمة حقوق الإنسان الآن، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، ورابطة زودفيند للسياسات الإنمائية.

٣٣- وأعرب المندوبون عن تقديرهم لتنظيم حلقة النقاش، التي تمثل سياقاً ملائماً لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى.

ألف- ملاحظات عامة

٣٤- شدد معظم الوفود على ضرورة أن تعترف الدول بأخطاء الماضي وتتعلم منها لمنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، وإرساء أسس الثقة بين الجماعات التي كانت متناحرة. وتحدث بعض الدول عن أنشطة تخليد الذكرى باعتبارها شرطاً مسبقاً لا بد منه لتحقيق العدالة، وعنصراً لا غنى عنه لتحقيق السلام، مشيرة إلى أنه لا سبيل لتحقيق المصالحة في ظل ازدراء ذكريات الضحايا ومعاناتهم.

٣٥- وأُشير إلى أن إحياء الذكرى يمثل جزءاً من الطبيعة البشرية، وأن الذكريات تسهم في تشكيل الهوية. ويمكن أن تأتي تدابير الجبر الرمزية على شكل أنشطة لإحياء الذكرى ونصب تذكارية في أماكن رمزية، بهدف تخليد ذكرى ضحايا الماضي المضطرب، وإظهار اعتراف السلطات به، باعتبار ذلك من وسائل تحقيق العدالة الانتقالية. وشدد العديد من المشاركين على أن الضحايا يجب أن يكونوا محوراً لعميات تخليد الذكرى، مع التركيز على محنتهم ليحصلوا على الحماية والجبر. والحقيقة أن الضحايا لن يتسن لهم المشاركة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي للبلد ما لم يحصلوا على شكل أدنى من الاعتراف، بوسائل منها توفير الجبر المعنوي أو الرمزي لهم.

باء- النهج القائم على وجهات نظر متعددة في تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى

٣٦- شدد العديد من الدول على أهمية فهم العناصر التي أسهمت في وقوع أحداث تاريخية مروعة، وتحليل هذه العناصر من أجل توفير أسس مؤاتية لتحقيق المصالحة والعمل على بناء مستقبل أفضل. وحذر بعض الدول من أن تضافر التحيز في الروايات التاريخية وعدم وجود ذاكرة مشتركة لأحداث الماضي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الفظائع.

٣٧- وأشير إلى أن اختلاف الروايات التاريخية أدى، في الكثير من الأحيان، إلى توترات داخل المجتمعات التي تتألف من مجموعات يتمسك كل منها بروايته للأحداث التاريخية ويكرسها. وبالتالي، فإن الانقسامات الاجتماعية بين المجتمعات المحلية تعيق الجهود التي تبذلها الحكومات أو منظمات المجتمع المدني لردم الهوة.

٣٨- وأشار معظم الدول إلى مدى أهمية الاعتراف بشرعية اختلاف الروايات. وينبغي اعتبار هذا الاعتراف بمثابة خطوة أولى نحو بدء حوار يتيح لجميع الأطراف التعبير عن وجهات نظرها وما خبرته من أحداث الماضي، ويمنحها في المقابل فرصة الاستماع إلى تفسيرات أخرى. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى دور الدولة في توفير أماكن عامة لإجراء هذه المناقشات، على أساس مبدأ عدم التمييز، والتسامح، والاحترام المتبادل، ما يتيح التعبير عن آراء جميع فئات المجتمع. وأقرت عدة وفود بضرورة التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السياسيون، والمؤرخون وغيرهم من الأكاديميين، والفنانون، وأفراد المجتمعات المحلية لإنجاح هذه المناقشات التي تعكس وجهات نظر متعددة.

٣٩- واتفق العديد من الدول على ضرورة اعتماد هذا النهج القائم على وجهات نظر متعددة في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، ولا سيما في قطاع التعليم، وإدراجه في صلب عملية تدريس التاريخ. وشدد بعض الوفود على دور تدريس التاريخ باعتباره وسيلة لنشر السلام والاستقرار على المدى الطويل. فتدريس التاريخ وفق منهج قائم على وجهات نظر متعددة من شأنه أن يؤدي إلى تغيير المواقف والسلوكيات التي ترتكز، في أغلب الأحيان، إلى قوالب نمطية وأحكام مسبقة إزاء بعض فئات السكان، إذا ما اتُّخِذت إجراءات تخدم مصلحة الناشئة، وتوفَّرت بيئة ملائمة لتشجيع التسامح والتفاهم. وأشير أيضاً إلى أن أنشطة إحياء الذكرى يمكن أن تكون أداة مفيدة لتوحيد الشعب في مواجهة تحديات المستقبل.

٤٠- وعلاوة على ذلك، اتفق العديد من الدول على أن تدريس التاريخ لا ينبغي أن يركز على الوقائع فقط بل ينبغي أن يهدف، من خلال اعتماد نهج قائم على وجهات نظر متعددة، إلى تطوير القدرة على التفكير النقدي والتحليلي وتشكيل موقف مدني ديمقراطي يتسم بالتسامح والمسؤولية إزاء التنوع الاجتماعي. ولهذا الغرض، ينبغي أن تكون الفصول الدراسية فضاءً مفتوحاً للنقاش والتحاور حول مختلف الروايات التي ينبغي وضعها للتاريخ بعد إجراء بحث علمي صارم يتوخى الدقة والموضوعية والشمول والحياد.

٤١- وذُكر أن الدول هي التي يقع عليها دور تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من أجل التوصل إلى رواية تاريخية مشتركة تراعي في الوقت نفسه تنوع وجهات النظر.

٤٢- وأيدت دول عدة الرأي القائل بأن تدريس التاريخ بطريقة تراعي تعدد وجهات النظر يشكل عنصراً محورياً في عمليات إرساء الحكم الديمقراطي، فضلاً عن كونه يعزز حق الشعوب في الاطلاع على تراثها وتراث الآخرين.

جيم- التحديات والتوصيات ذات الصلة

٤٣- أشار العديد من الدول إلى بعض الممارسات السيئة المتبعة في تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى قائلة إنها تشكل تهديداً محتملاً للجهود الرامية إلى منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٤- وأدان مندوبون عدة فرض قيود لا لزوم لها على الحرية الأكاديمية والترويج لكتاب تاريخ مدرسي واحد من صياغة الدولة، واعتبروا هذين الإجراءين بمثابة عقبتين مثيرتين للقلق تعترضان سبيل السلام وحقوق الإنسان. وأشير إلى أن كتب التاريخ المدرسية تعطي صورة سلبية عن بعض الفئات السكانية وتتحدث، في كثير من الأحيان، عن نقائصها بدلاً من الحديث عن فضائلها. وكثيراً ما تستخدم الكتب المدرسية ليحفظها التلاميذ عن ظهر قلب وهو ما يؤدي إلى حشو عقولهم بمعلومات مغلوطة مع الأسف. وهناك أيضاً العديد من كتب التاريخ المدرسية التي لا تزال تنشر قوالب نمطية عنصرية وجنسانية، وهو ما يتعين وضع حد له في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، أشارت وفود عديدة إلى الدور الأساسي لأنشطة تخليد الذكرى، باعتبارها وسيلة تكفل التصدي للظلم والمآسي الناجمة عن العنصرية، وتعزيز المصالحة، تمشياً مع قرارات المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في عام ٢٠٠١، ومع إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٤٥- وأعرب العديد من الدول عن القلق إزاء استخدام تدريس التاريخ لإثارة الكراهية، أو تكريس التحيز، أو نشر الدعايات، أو ترتيب الضحايا ترتيباً هرمياً. وأشير أيضاً إلى أنه ينبغي حث الدول، بالنظر إلى الكارثة الإنسانية المتمثلة في الحرب العالمية الأولى، على اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى لتيسير التفاهم وضمان عدم تكرار حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٤٦- وأعرب بعض الدول عن القلق إزاء تحريف الحقائق التاريخية، مثل إنكار الهولوكوست. ومن دواعي القلق التي أعرب عنها أيضاً وسم بعض المسؤولين الحكوميين لأشخاص أو مجموعات بسمات تحيل على أحداث تاريخية لا صلة لهم بها، كمحاولة تحقير أشخاص أو مجموعات باستخدام مصطلح "نازي"، وهو أمر مشين ولا مبرر له. ولاحظ آخرون أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً في حركة النازيين الجدد، وأشاروا إلى أنه لا ينبغي استغلال المطالبات بحماية حرية التعبير والحصول على المعلومات حماية مطلقة للترويج لمعاداة السامية وإنكار الهولوكوست، وطلبوا إلى الدول تكثيف جهودها لمكافحة مثل هذه الحالات بطرق منها مقاضاة الأشخاص المشاركين في تدمير النصب التذكارية والمقابر.

٤٧- وذكرت بعض الوفود أن التقصير في عمليات تخليد الذكرى من شأنه أن يفاقم المشاكل الاجتماعية. وأشارت الوفود بقلق أيضاً إلى استمرار تمجيد الأعمال الوحشية ومرتكبيها على نحو شائع في بعض الدول. وشددت على أنه ينبغي أن يدين المجتمع الدولي هذا التمجيد إدانة

صريحة، وأن تكفل الدول محاسبة الجناة. وعلاوة على ذلك، شدد على أن من غير الجائز استخدام التنوع الثقافي وسيلة لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٨- وفيما يتعلق بالشروط والتوصيات المتعلقة بعمليات تخليد الذكرى وأنشطة تدريس التاريخ بأسلوب موفق، لوحظ أن حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة، غير مكفولة في بعض البلدان مع الأسف. وشدد العديد من الوفود على الالتزامات الواقعة على الدول باحترام الحق في الحصول على المعلومات وفي حرية الرأي والتعبير وفي حرية التجمع وتكوين الجمعيات. وقيل إن الدول عليها أن تضمن الوصول إلى المحفوظات والمكتبات، وإن جميع القطاعات الاجتماعية ينبغي أن تتاح لها فرصة المشاركة بحرية في مناقشة التاريخ، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية التي لها دور بالغ الأهمية في توجيه النقاش من خلال إجراء بحوث مستقلة. وفي هذا الصدد، شدد بعض المشاركين على أن الحكومات يجب أن تضمن استقلال الجامعات ومعاهد البحوث، وأن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتشجع مشاركتها في المناقشات، وتضمن الوصول إلى أموال المكتبات ومواد المحفوظات التي تمثل مصلحة عامة، بما في ذلك للباحثين من الدول الأخرى. وشُجِّعت الدول على اتباع نهج جامع يقوم على التعاون في مجال تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى، وإيلاء الاعتبار بكل تقدير لإسهامات جميع الهويات الإثنية والقومية والدينية واللغوية والثقافية.

٤٩- وأوصى بعض الوفود بإدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان والسلام في تعليم مادة التاريخ، وفقاً للمبادئ الأساسية والتوجيهية المتعلقة بالحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، وشددت هذه الوفود على أهمية إدراج التاريخ الدولي في مناهج مادة التاريخ إلى جانب تاريخ البلد نفسه. وشددت مختلف الوفود الأخرى على مسؤولية الدول في ضمان تنفيذ عمليات تخليد الذكرى، كشكل من أشكال تدريس التاريخ، على المدى الطويل. وشجع وفد واحد بوجه خاص، جميع الدول على الترويج لأنشطة إحياء الذكرى لزيادة الوعي بالأحداث التاريخية وأهميتها. وفي الختام، أكدت الوفود أكثر من مرة أن الديمقراطية وسيادة القانون هما أفضل ضمان لتحقيق المصالحة.

دال- التجارب الوطنية في مجال تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى

٥٠- سلط معظم الوفود، أثناء الحوار التفاعلي، الضوء على أهمية عقد حلقة نقاش لتكون منبراً يتبادل فيه الأطراف أمثلة الممارسات الجيدة في مجال تدريس التاريخ، وتخليد الذكرى، والعمليات ذات الصلة. وفيما يلي موجز لبيانات الوفود التي قدمت أمثلة توضح التجربة الوطنية لكل منها.

٥١- فقد أشارت أيرلندا إلى برنامج عقد إحياء الذكرى ٢٠١٢-٢٠٢٢ قائلة إنه يكتسي أهمية بالنسبة للبلد وإن الحكومة اعتمدت نهجاً في تخليد الذكرى يقوم على أساس مبادئ

الاعتراف الكامل بتاريخ الجزيرة برمته، ومشروعية كل التقاليد، والاحترام المتبادل وتوخي الدقة التاريخية. وأوضح الوفد أن أيرلندا تقدم الدعم، عن طريق صندوق خاص بتحقيق المصالحة، إلى عدد من مشاريع إحياء الذكرى التي قد يتعارض بعضها مع مفهوم وجود تاريخين منفصلين ويبحث كيفية تأثير التجارب المشتركة على العلاقات الاجتماعية المعاصرة.

٥٢- وعرض المغرب جوانب من تجربته في مجال العدالة الانتقالية وخص بالذكر العمل الذي تضطلع به هيئة الإنصاف والمصالحة. وشملت المبادرات التي اتخذتها المغرب إنشاء مؤسسة أرشيف المغرب وجرد محفوظات الأرشيف المغربي العامة والخاصة. وأنشأ المغرب أيضاً المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ومركز الدراسات والأبحاث في تاريخ الزمن الراهن إلى جانب استحداث برنامج ماجستير للتخصص في هذا المجال. وأخيراً، أنشأ المغرب ثلاثة متاحف إقليمية للتاريخ بهدف تعزيز التنوع الإقليمي واللغوي في البلد. وأعدت أيضاً مشاريع شتى في إطار حفظ الذاكرة، وحولت بعض مراكز الاحتجاز، المعروفة بكونها كانت أماكن للتعذيب والإعدام، إلى مواقع لحفظ الذاكرة.

٥٣- وذكرت الجزائر أنها تحيي ذكرى مقاومة الاستعمار وحرب التحرير الوطني من خلال عملية متعددة الأبعاد. وقالت إنها شيدت متاحف وأقامت نُصباً تذكارية وسمت بعض الشوارع والبلدات والمباني بأسماء شهداء وأبطال وطنيين. واستمر أيضاً تنظيم لقاءات لإحياء ذكرى أحداث رئيسية تعود إلى تلك الحقبة من تاريخ الجزائر. واعتُمِد نهج مماثل يجري حالياً بلورته من أجل تكريم ضحايا الإرهاب وتمجيد خيار المصالحة الشجاع الذي ارتضاه الشعب الجزائري.

٥٤- وشددت إستونيا على أن النهج القائم على وجهات نظر متعددة يمثل فلسفة رائدة في تدريس التاريخ مؤكدة الدور القيم لعدد من الجمعيات في هذا الصدد، مثل الرابطة الإستونية لمدرسي التاريخ والتربية المدنية، والرابطة الأوروبية لمدرسي التاريخ، وشبكة الشباب الأوروبي بشأن التاريخ. وأشارت إلى بعض المبادرات الدولية، مثل سجل ذاكرة العالم التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الذي أُدرج فيه عام ٢٠٠٩ "طريق أو سلسلة البلطيق"، وهو احتجاج بارز حدث للمرة الأولى عام ١٩٨٩ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاتفاق مولوتوف – ريبنتروب بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية. وأشار الوفد أيضاً إلى إنشاء متحف المهن في إستونيا، الذي يهدف إلى تنظيم معارض وإجراء دراسات عن تاريخ إستونيا الحديث المعقد. وبالإضافة إلى ذلك، يُعرَّف الطلاب الإستونيون، طيلة مراحل تدريس مناهج التاريخ، بمختلف المواقع التذكارية، بما في ذلك المواقع القريبة من مدارسهم جغرافياً.

٥٥- وأشارت الصين إلى أنها حددت يوماً لإحياء ذكرى مجزرة نانجنغ مضيفة أن المحفوظات التاريخية المتعلقة بالمذبحة أرسلت إلى سجل ذاكرة العالم في اليونسكو.

٥٦- وأفادت كولومبيا بأن قانون الضحايا وإعادة الأرض الذي سنته في عام ٢٠١١ ينص على واجب الدولة في العمل على إحياء الذاكرة بمشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، كوسيلة لإعمال الحق في معرفة الحقيقة. وأنشئ المركز الوطني للذاكرة التاريخية في كولومبيا لإعادة

بناء وقائع الماضي وإثبات الحقيقة عن طريق إجراء دراسات وإصدار منشورات. والمركز مسؤول أيضاً عن السياسة العامة المتعلقة بالمحفوظات الخاصة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعن تنفيذ إجراءات الجبر الرمزية وإدارة متحف الذاكرة الوطنية.

٥٧- وأشارت ليتوانيا إلى شبكة مراكز تعليم التسامح، التي أنشئت بمبادرة من اللجنة الدولية للتاريخ واشترك فيها طلاب ومعلمون ومنظمات غير حكومية وجهات أخرى لمناقشة واستبصار الأسباب السياسية والاجتماعية للأحداث التاريخية وعواقب انتهاكات حقوق الإنسان. وأضاف الوفد الليتواني أن هذه المبادرات يمكن أن تسهم في تدريس تاريخ مسرود من وجهات نظر متعددة، وبذلك تشجع التسامح في المجتمع.

٥٨- وأوضحت سيراليون أن ثقافة الصمت الاجتماعي عن الحرب الأهلية تسود في البلد، غير أن الحكومة ملتزمة بتعزيز التدابير التي تكفل السلام الدائم والكامل. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن الوفد أكد أن مباني مقر المحكمة الخاصة لسيراليون قد حُوِّلت إلى متحف سلام في عام ٢٠١٢، مع إنشاء قاعات للعرض تحتوي على وثائق وأشياء تاريخية ومحفوظات، ومن المتوقع إقامة حديقة تذكارية.

٥٩- وأشارت أرمينيا إلى إنشاء متحف ونصب الإبادة الجماعية للأرمن. وذكرت أن الهدف من المتحف الذي افتتح في عام ١٩٩٥، هو توثيق جميع المواد ذات الصلة بهذه الإبادة الجماعية.

٦٠- وتحدثت فرنسا عن الأنشطة التي نُفِّذت في سياق إحياء الذكرى السنوية السبعين لإنزال نورماندي وبروفانس وتحرير باريس، وعن بدء دورة مدتها أربع سنوات لإحياء الذكرى المئوية لاندلا ع الحرب العالمية الأولى. وأكدت فرنسا أن عام ٢٠٠٧ شهد تدشين متحف تاريخ الهجرة اعترافاً بالدور الهام للهجرة في نمو البلد.

٦١- وفي إيطاليا، تمثلت أنشطة إحياء الذكرى المئوية لاندلا ع الحرب العالمية الأولى في تعداد جميع النصب التذكارية التي أقيمت بين عامي ١٩١٧ و١٩٤٠، وعددها حوالي ٠٠٠ ٦ نصب حتى الآن، بهدف المحافظة عليها وترميمها صونا للذاكرة الجماعية.

٦٢- وسلطت جنوب أفريقيا الضوء على الأثر الإيجابي الذي خلفته لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وأنشطة تحري الحقيقة على استيعاب البلد للماضي وعلى تخفيف العبء، بوجه خاص، من أجل مستقبل أهنأ. وأشار الوفد أيضاً إلى بناء نصب تذكاري بالقرب من بقايا آثار سجن أولد فورت.

٦٣- وأشارت تركيا إلى الأحداث التي وقعت في عام ١٩١٥ وقالت إنها تقدمت، في عام ٢٠٠٥، بفكرة إنشاء لجنة مشتركة من المؤرخين.

٦٤- وأشارت البرازيل إلى إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بضحايا الاختفاء القسري في عام ١٩٩٥، ولجنة العفو العام الوطنية في عام ٢٠٠٢، واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق في عام ٢٠١٢، وهي تستعد لنشر تقريرها قريباً.

٦٥- وشهدت الأرجنتين عدداً من المبادرات الحكومية شملت تحويل مراكز احتجاز سابقة إلى مواقع تذكارية ومتاحف، فضلاً عن إنشاء الشبكة الاتحادية للمواقع التذكارية في عام ٢٠٠٦، وهي شبكة نفذت سياسات في مجال تخليد الذكرى والتحقيق على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية بالتعاون مع دار محفوظات الذاكرة الوطنية.

٦٦- وذكرت رومانيا أنها تعمل في الوقت الراهن على إعادة تقييم تاريخها بعد مرور ٢٥ عاماً على سقوط النظام الديكتاتوري. وأضافت قائلة إن عملية إعادة التقييم هذه سمحت بمناقشة وقائع كانت مجهولة بالنسبة لأجيال من المواطنين على الرغم من الخلافات التي أثارتها. وأقيمت النصب التذكارية لإحياء ذكرى ضحايا النظم الشمولية. وختمت رومانيا بالقول إن تاريخ الهولوكوست وتاريخ الأقليات القومية يُدرَّسان حالياً في المدارس الحكومية.

٦٧- وأشارت إسرائيل إلى أن المؤتمرات الرئيسية التي عقدت في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين بشأن الهولوكوست قد أسهمت في تكريس جبر الضرر كجزء لا يتجزأ من جدول الأعمال الدولي. وأكد الوفد الإسرائيلي كذلك أن بعض البلدان اعتبرت إنكار الهولوكوست مخالفاً للقانون، وأن التوعية بالهولوكوست أدرجت في العديد من المدارس حرصاً على أن يستخلص الناس العبر من الماضي ويدركوا تحديات الحاضر على نحو أفضل على الرغم من الجهود المبذولة لإنكارها.

٦٨- وفي رواندا، وُضعت كتب تاريخ مدرسية ومناهج دراسية جديدة استناداً إلى البحث العلمي. وحُذِفت التحريفات التي تكمن وراءها دوافع سياسية. وأشار الوفد الرواندي أيضاً إلى إنشاء لجنة وطنية للحفاظ على ذاكرة الإبادة الجماعية وحمايتها ؛ وإلى برامج تعليمية شاملة ومتسقة عن التاريخ والذاكرة مكيّفة لتناسب جميع الفئات السكانية؛ وأنشطة إحياء ذكرى الإبادة الجماعية التي تقام بانتظام والحفاظ على المواقع التي تذكر بالإبادة الجماعية في جميع أنحاء البلد.

٦٩- وأدلت اليابان ببيان رداً على أحد العروض التي قدمها وفد آخر، وقالت إنها تعمل، منذ الحرب، على بذل جهود دؤوبة من أجل بناء دولة حرة وديمقراطية تراعي حقوق الإنسان وسيادة القانون.

سادساً- الملاحظات الختامية

٧٠- أكد المشاركون في حلقة النقاش في ملاحظاتهم الختامية من جديد أن عدم الاكتراث لأخطاء الماضي والأحداث التاريخية يؤدي حتماً إلى تكرار هذه الانتهاكات.

ورحبوا بتأييد هذا العدد الكبير من الوفود للتوصيات المقدمة في تقريري المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية بشأن النهج القائم على وجهات نظر متعددة في تدريس التاريخ وأنشطة تخليد الذكرى، وشجعوا الدول على تنفيذ هذا النهج تنفيذاً فعالاً على أرض الواقع.

٧١- وقالوا إنه على الرغم من التأييد الواسع الذي أعربت عنه الوفود، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، على الصعيدين الوطني والدولي، في مجال التثقيف وتخليد الذكرى حرصاً على عدم تكرار ما حدث، وعلى وقف استمرار الظلم أيضاً. وشُدِّد، بوجه خاص، على أن هذه المسائل تتطلب اهتماماً عاجلاً، وأنه ليس من السابق لأوانه أبداً اعتماد نهج قائم على وجهات نظر متعددة في تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى، لأنه لا سبيل إلى تحقيق المصالحة بين الناس من دون مجابهة الماضي. وعلاوة على ذلك، فإن أحداث الماضي تُسرد على أي حال ضمن إطار الأسرة والمجتمع المحلي، وبطريقة مجتزأة في أكثر الأحيان. ولذلك أوصي بأن تتيح الدول الأماكن والفرص اللازمة للتعبير عن روايات وتفاسير متنوعة للتاريخ. وتجدر الإشارة إلى التوصية التي تدعو إلى الحرص على توفير مجموعة متنوعة من كتب التاريخ المدرسية والمواد والموارد الإضافية للمدرسين والطلاب. وأكد المشاركون في حلقة النقاش كذلك أن التاريخ ليس ديناً ولا حقيقة واحدة ينبغي أن نؤمن بها بل هي مادة للنقاش.

٧٢- وشُدِّد على أن لجان تقصي الحقائق ينبغي أن تشجع على مزيد من الشمول في رواية التاريخ، وإيلاء الاعتبار أكثر فأكثر لدور المرأة وما تكابده من محن في النزاع. وشُدِّد، بصفة أعم، على أن بالإمكان العمل بصورة مجدية على إدراج جوانب أخرى من التاريخ غير التاريخ السياسي، من قبيل تاريخ العلوم والاقتصاد والثقافة، ما يؤدي إلى تغيير المواقف تجاه الماضي. وخيرُ النُّهج ما قام على تدريس التاريخ الاجتماعي، وتبصَّر في تعدد المجتمعات، وشمل إسهامات المرأة في التاريخ.

٧٣- وأكد المشاركون في حلقة النقاش ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ودعوا إلى تعزيز مشاركة هؤلاء في السياسات المتعلقة بتدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى. وقطعاً لدابر ممارسات تأبيد القوالب النمطية الضارة، ينبغي أن يدرس التاريخ بطريقة تشجع على التعلم التحليلي والتفكير النقدي والمناقشة. وأشار المشاركون في حلقة النقاش أيضاً إلى أن هذا النهج هو السبيل لمجابهة نظرية نسبية الثقافة والإنكار، فربما تكون هناك تفسيرات مختلفة للأسباب الكامنة وراء الأحداث وما ترتب عليها من عواقب لكن لا بد أيضاً من الاعتراف، على الأقل، بالوقائع باعتبارها كذلك. وهنا تكمن أهمية تناول التاريخ باعتباره علماً من العلوم وتخصصاً أكاديمياً له منهجيته، واحترام الحرية الأكاديمية وحمايتها.

٧٤- وأشير إلى أن المناسبات والتظاهرات الفنية قد تمكِّنُ الناس، لا سيما الضحايا، من التعبير عن روايتهم الخاصة لأحداث الماضي في غياب اعتراف علني من الدولة بهذه الأحداث. ولذلك وجب احترام الحرية الفنية وحمايتها بالكامل. وشدد المشاركون في حلقة النقاش على أن الدول يجب أن تضمن عدم الثأر ممن يقدم روايات أخرى، بمن في ذلك المدرسون الذين يعتمدون نهجاً قائماً على وجهات نظر متعددة في تدريس التاريخ. وفي هذا الصدد، من المهم تدريب المدرسين تدريباً كافياً يجعلهم يطمئنون إلى تدريس التاريخ من وجهات نظر متعددة ويشعرون بالأمان.

٧٥- وفي الختام، شجع المشاركون في حلقة النقاش مجلس حقوق الإنسان على الاستمرار في معالجة مسألة تدريس التاريخ وعمليات تخليد الذكرى في أعماله المقبلة.